الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/44/AZE/1

الجمعية العامة

Distr.: General
19 September 2023
Arabic
Original: Russian

مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الرابعة والأربعون

6-17 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

تقرير وطني مقدم وفقاً لقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و21/16*

أذربيجان

* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- عملية إعداد التقرير

1- ضماناً لاتخاذ مزيد من تدابير تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ورفع مستوى التعاون مع آليات الأمم المتحدة العاملة في هذا المجال، فضلاً عن مراعاة توصيات آلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة لمجلس حقوق الإنسان بشأن إنشاء آلية وطنية لتنسيق مسائل حقوق الإنسان وتنفيذها والإبلاغ عنها ومتابعتها، وقع رئيس جمهورية أذربيجان في 20 أيلول/سبتمبر 2018 مرسوماً يقضي بإنشاء فريق عامل مكون من ممثلي عدد من الوزارات والإدارات. وأوصي بمشاركة مكتبي المدعي العام ومفوض حقوق الإنسان (أمين المظالم) في عمل الفريق العامل.

2- وينطوي اختصاص الفريق العامل على إعداد جميع التقارير الدورية التي تقدمها الحكومة في إطار هيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وآلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة لمجلس حقوق الإنسان. ويرصد الفريق العامل أيضاً تنفيذ التوصيات المعتمدة بشأن أذربيجان.

3- وبموجب المرسوم الرئاسي المذكور، أعد التقرير الوطني الرابع لجمهورية أذربيجان في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل. وينص المرسوم الرئاسي المؤرخ 20 أيلول/سبتمبر 2018 على أن تتولى وزارة الخارجية تنسيق إعداد التقرير.

4- ووفقاً للمبادئ التوجيهية لقرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 والتوجيهات العامة المتعلقة بإعداد المعلومات في إطار الاستعراض الدوري الشامل، الواردة في الوثيقة A/HRC/DEC/17/119 الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، يتضمن التقرير الوطني الرابع معلومات عن تنفيذ التوصيات التي اتخذت خلال الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل في عام 2018، فضلاً عن معلومات تتعلق بتطور حالة حقوق الإنسان في جمهورية أذربيجان منذ ذلك الوقت.

5- وفي عام 2022، قدمت جمهورية أذربيجان إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقريراً مرحلياً طوعياً عن تنفيذ التوصيات التي اتخذت خلال الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل بشأن أذربيجان.

6- وقد نشر مشروع التقرير الوطني الرابع على الموقع الشبكي لوزارة الخارجية تمكينا لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية من تقديم تعليقاتها عليه.

ثانياً- التدابير المتخذة في مجال حقوق الإنسان وتنفيذ التوصيات

7- سيتناول هذا التقرير بصورة شاملة تنفيذ التوصيات المعتمدة في الدورة السابقة.

التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان

8- تتعاون جمهورية أذربيجان تعاوناً مثمراً مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. ففي نيسان/أبريل 2013، وجهت الحكومة دعوة دائمة إلى جميع المكلفين بولايات ممن يرغبون في زيارة أذربيجان. وأثنى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، في خطابه أمام الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان التي عقدت بين 18 حزيران/يونيه و6 تموز/يوليه 2018، على انفتاح أذربيجان وتعاونها البناء مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، منوها بأذربيجان من بين 19 بلداً تعاون بشكل فعال مع الإجراءات الخاصة.

9- وقدمت الحكومة خلال الفترة الماضية إلى هيئات معاهدات الأمم المتحدة تقارير دورية ذات صلة (انظر الفقرة 1 من المرفق).

10- وجرت خلال الفترة الماضية في هيئات معاهدات الأمم المتحدة عروض لتقارير الحكومة الدورية (انظر الفقرة 2 من المرفق).

11- وتواصل أذربيجان تسمية مرشحين وطنيين لشغل مناصب انتخابية في هيئات معاهدات الأمم المتحدة. ومواطنو أذربيجان ممثلون حالياً في أربع من أصل عشر هيئات معاهدات تابعة للأمم المتحدة (انظر الفقرة 3 من المرفق).

12- وتتمسك جمهورية أذربيجان بالتزاماتها الناشئة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. فقد وقعت على 67 معاهدة من معاهدات مجلس أوروبا وصدقت عليها. وتتخذ الحكومة تدابير على الصعيد الوطني تنفيذاً لقرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. ويمثل تحسين تنفيذ قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أحد مجالات التعاون الرئيسية في إطار خطة عمل مجلس أوروبا من أجل أذربيجان للفترة 2022-2025، ويجري حالياً تنفيذ مشروع بعنوان "دعم تحسين تنفيذ أذربيجان لقرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان".

13- ولوحظ في السنوات الأخيرة توجه إيجابي في تنفيذ قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وبالإجمال، تم بين عام 2018 ومنتصف عام 2023 تنفيذ 102 قرارين قضائيين متعلقين بأذربيجان وإلغاء رقابة لجنة وزراء مجلس أوروبا عليها، منها 15 قراراً في عام 2023، و35 قراراً في عام 2022، و12 قراراً في عام 2021، وستة قرارات في عام 2020، و16 قراراً في عام 2019 و18 قراراً في عام 2018. ومنذ عام 2022، قدمت الدولة ما يزيد على 50 خطة عمل وتقريراً عملانياً وبلاغاً تغطي ما يزيد على 150 حالة.

14- وعلى الصعيد الدولي، قدمت أذربيجان تحت عنوان "تحول عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030" ثلاثة تقارير وطنية طوعية عن أهداف التنمية المستدامة في منتديات سياسية رفيعة المستوى عقدت في أعوام 2017 و2019 و2021 في مقر الأمم المتحدة.

15- وعلى الصعيد الوطني، قدمت إلى رئيس جمهورية أذربيجان ستة تقارير وطنية عن أهداف التنمية المستدامة بعنوان "تحول عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030".

16- وفي تقرير الأمم المتحدة عن "مؤشر أهداف التنمية المستدامة"، احتلت أذربيجان المرتبة 50 بين 163 دولة، حيث سجلت 73,5 نقطة من أصل 100 ممكنة. وارتفعت أذربيجان في تقرير عام 2022 خمس مراتب مقارنة بتقريرها لعام 2021.

17- وفي عام 2022، أقر مجلس التنسيق الوطني للتنمية المستدامة خطة العمل المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة لعام 2022. وفي عام 2023، أقر مجلس التنسيق الوطني خطة العمل المتعلقة بتنظيم الأنشطة التعليمية بغرض تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2023. وفي هذا الاجتماع، أوصى المجلس الهيئات ذات الصلة بتنفيذ أنشطة توعوية للنهوض بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

المشاركة في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان

18- صدقت أذربيجان على معظم الصكوك الدولية والإقليمية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان، وهي تعمل باستمرار على توسيع نطاق التزاماتها التعاهدية.

19- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صدقت جمهورية أذربيجان على الوثائق الدولية ذات الصلة أو وقعت عليها (انظر الفقرة 4 من المرفق).

20- أما مسألة الانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، والبروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتعلق بإجراء تقديم البلاغات، واتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، فضلاً عن اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي، فتستلزم مزيداً من التنسيق على المستوى المحلي.

21- وأذربيجان ليست طرفاً في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، لكنها تنطلق في الوقت نفسه من إدراك أن حماية المدنيين، واحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني، فضلاً عن مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الدولية إنما تساهم في حفظ السلام والأمن الدوليين، وبالتالي تقع مسؤوليتها على عاتق المجتمع الدولي بأسره. لذا، شارك ممثلون عن جمهورية أذربيجان في المؤتمر الدبلوماسي للمفوضين بشأن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الذي عقد برعاية الأمم المتحدة في روما بين 15 حزيران/يونيه و17 تموز/يوليه 1998، وشاركوا أيضاً في اعتماد وثيقة المؤتمر الختامية. وتواصل جمهورية أذربيجان رصد عمل المحكمة الجنائية الدولية وتدرس من جميع الجوانب إمكانية اعتماد آليات قانونية لضمان التعاون الفعال مع المحكمة تسهيلاً لتنفيذ الدول الأطراف في نظام روما الأساسي التزاماتها.

تحسين التشريع الوطني

22- في ضوء الالتزامات الدولية، تمت صياغة تشريع وطني في مجال حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومواءمته مع المعايير الدولية. وروعيت أيضاً لدى تحسين التشريع توصيات المنظمات الدولية وآليات الأمم المتحدة ذات الصلة.

23- وبغية مواءمة تشريع بلدنا مع الالتزامات الدولية، تم خلال الفترة المشمولة اعتماد الأنظمة ذات الصلة (انظر الفقرة 5 من المرفق).

24- ويظل برنامج العمل الوطني لتحسين فعالية حماية حقوق الإنسان والحريات، المعتمد في عام 2011، وثيقة هامة في هذا المجال. وفي إطار هذا البرنامج، بودر إلى تحسين الإطار التنظيمي، وعمل الهيئات الحكومية، وحماية حقوق مختلف فئات السكان، فضلاً عن تنظيم فعاليات تعليمية وعلمية تحليلية وتنويرية في مجال حقوق الإنسان.

25- ويتولى أمين المظالم تنسيق عملية تنفيذ البرنامج الوطني، ويواصل في الوقت نفسه رصد حماية حقوق الإنسان والحريات في البلد.

26- وفي عام 2022، أعد أمين المظالم خطة وطنية جديدة في مجال حقوق الإنسان قدمه للنظر والموافقة، من شأنها أن تحل محل البرنامج الوطني لعام 2011.

27- وإلى جانب المبادرات الوطنية، تم بين مجلس أوروبا وأذربيجان، وبالاتفاق مع الهيئات الحكومية ذات الصلة في الجمهورية، اعتماد خطة عمل أذربيجان للفترة 2022-2025 الهادفة إلى المضي في

تكييف تشريع أذربيجان ومؤسساتها وتجربتها في مجال حقوق الإنسان ومعايير مجلس أوروبا، فضلاً عن ضمان سيادة القانون ودعم الديمقراطية.

إذكاء الوعي بحقوق الإنسان والتدريب والتعليم

28- نص مرسوم جمهوري صادر في عام 2022 على إنشاء مركز الخبرات القانونية والمبادرات التشريعية، وهو شخصية اعتبارية عامة تعمل في مجالات تحسين قواعد التنظيم القانوني، وتطوير المعارف والمهارات والكفاءات لدى العاملين في الهيئات الحكومية في مجالات تطبيق القواعد القانونية، وتنظيم التعليم القانوني، وإجراء التقييمات القانونية، وتقييم تأثير التنظيم القانوني، فضلاً عن وضع مقترحات لتنفيذ إصلاحات قانونية في الدولة، مع مراعاة أفضل الممارسات الدولية وفعالية تنسيق الأنشطة ذات الصلة.

29- وأعيد أيضاً، بموجب المرسوم الرئاسي لعام 2022، تنظيم معهد القانون وحقوق الإنسان الذي كان سابقاً أحد هياكل الأكاديمية الوطنية للعلوم في أذربيجان وغدا كياناً قانونياً عاماً ينشط في إطار المركز الآنف الذكر. ويعمل هذا المعهد، إلى جانب تأمين أنشطة المركز، على إجراء تحليل قانوني للقواعد التنظيمية المتبعة حالياً بغية إزالة الثغرات وأوجه التنافر وحالات إساءة استخدام الإجراءات القانونية التنظيمية، فضلاً عن تحسين التشريع ومقارنته بتشريعات البلدان الأخرى، وإجراء بحوث علمية تجريبية وإعداد توصيات علمية عملية بشأن مجالات معينة من القانون، بما في ذلك مجال حقوق الإنسان والحريات.

30- وترد في الفقرة 6 من المرفق معلومات تفصيلية عن الدورات التدريبية والحلقات الدراسية التي أجريت بهذا الصدد.

الحقوق المدنية والسياسية

حرية الفكر والتعبير، حرية المعلومات

31- جميع الظروف مهيئة في أذربيجان لحرية عمل ممثلي وسائل الإعلام، ونشطاء حقوق الإنسان وممثلي المجتمع المدني، وحقوقهم وحرياتهم مضمونة بالكامل وهم لا يتعرضون لأي مضايقات.

32- وينص قانون الإعلام لعام 2021 على حرية الإعلام في جمهورية أذربيجان. ويحظر فرض رقابة من جانب الدولة على وسائل الإعلام، كما يحظر إنشاء أو تمويل أي هيئات أو مناصب حكومية لهذا الغرض. ويستند الإعلام إلى ضمان الدولة حق كل فرد في البحث عن المعلومات، وتلقيها، وإعدادها، ونقلها، وإنتاجها ونشرها بشكل قانوني.

33- وينص القانون المذكور أيضاً على حق الصحفيين في الاستقلالية، والسلامة الشخصية وحماية شرفهم وكرامتهم أثناء أداء واجباتهم المهنية. ويمنع التدخل بشكل غير قانوني في نشاط الصحفيين المهني، أو مضايقتهم أو الضغط عليهم فيما يتعلق بجمع المعلومات المخصصة للاستخدام العام غير الخاضعة لقيود التشريع الوطني، وإعداد تلك المعلومات وتحريرها وإنتاجها ونقلها، فضلاً عن التعبير عن الرأي بشأنها. ولا يتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون والمدونون في أذربيجان للتهديد أو الملاحقة الجنائية فيما يتصل بنشاطهم. واسترشاداً بمبدأ المساواة بين الجميع أمام القانون، لا يعرض للمسؤولية الجنائية إلا من يشتبه بارتكابه جريمة محددة، بصرف النظر عن منصبه أو طبيعة نشاطه. ففي الفترة 2019-2022، لم يدن سوى إعلامي واحد بموجب المادتين 147 (التشهير) و148 (القدح والذم) من القانون الجنائي (حكم عليه بعمل إصلاحي).

34- ودعماً لوسائل الإعلام، ومواصلة للعمل على بناء المؤسسات في هذا المجال وتحفيزاً لتطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة وابتكاراتها، تم بموجب المرسوم الرئاسي لعام 2021 المتعلق بتعميق الإصلاحات في مجال الإعلام في جمهورية أذربيجان، وبمبادرة من صندوق الدعم الحكومي لتطوير وسائل الإعلام لدى رئاسة الجمهورية، إنشاء كيان قانوني عام سمي وكالة تطوير وسائل الإعلام. وتشمل مهام الوكالة ضمان حرية الفكر والتعبير والإعلام والتعددية، وإعداد مقترحات لتحسين الإطار الحقوقي لتنظيم العلاقات بين الكيانات الإعلامية والمجتمع والدولة، وتعزيز الاستقلالية الاقتصادية للكيانات الإعلامية ورفع مستوى المهنية والمسؤولية لدى الصحفيين، بما يشمل التدابير التنفيذية التي تستهدف حمايتهم اجتماعيا.

35- وينص قانون 7 آذار/مارس 2023 المتعلق بتعديل قانون المخالفات الإدارية على تعزيز المسؤولية الإدارية عن التدخل بشكل غير قانوني في نشاط الصحفيين المهني، لا سيما مضايقتهم والضغط عليهم فيما يتعلق بجمع المعلومات المخصصة للاستخدام العام غير الخاضعة لقيود التشريع الوطني، وإعداد تلك المعلومات وتحريرها وإنتاجها ونقلها.

حرية التجمع

36- يكفل الدستور والاتفاقات الدولية التي تعد أذربيجان طرفاً فيها الحق في حرية التجمع، وينظم قانون حرية التجمع لعام 1998 قواعد التجمع (الاجتماعات، والتظاهرات، والمسيرات والاعتصامات).

37- وعلى مدى السنوات الخمس والعشرين الأخيرة، أُدخلت تعديلات عديدة على القانون المذكور أعلاه وفقاً للالتزامات الدولية ذات الصلة. ويعتبر الموقف الرسمي للجنة البندقية التابعة لمجلس أوروبا أن هذا القانون يتوافق تماماً والمعايير الأوروبية.

38- وتتوافق القوانين الإدارية المتعلقة بحرية التجمع توافقاً تاماً مع التشريع الوطني وتستند إلى المادة 49 من الدستور والمادة 5 من قانون حرية التجمع. وتنص هذه المادة من القانون على "وجوب إرسال إخطار كتابي إلى الأجهزة المحلية للسلطة التنفيذية بشأن خط المسيرة ومكان التجمع وزمانه بغية تنسيقها واتخاذ ما يلزم من تدابير. ويتم إرسال قرار معلل بشأن التجمع إلى المنظمين في غضون ثلاثة أيام عمل. في الوقت نفسه، يجيز التشريع الوطني تطبيق ما يلزم من قيود في مجتمع ديمقراطي وينص عليه القانون".

حرية الضمير

39- تستند السياسة الدينية في البلد إلى الدستور والمعاهدات الدولية التي تعد جمهورية أذربيجان طرفاً فيها.

40- نص قانون عام 2021 على إدخال تعديلات على قانون حرية المعتقد، تم بموجبها حظر الأنشطة التي تهدف إلى الدعوة إلى التطرف الديني واستخدام أوجه الاختلاف الديني والمذهبي في الأغراض السياسية.

41- وتشير التقديرات التقريبية إلى أن 96 في المائة من سكان أذربيجان مسلمون، 4 في المائة يمثلون ديانات أخرى (اليهودية والمسيحية والبهائية وحركة هاري كريشنا) (ترد إحصاءات الطوائف والمراكز الدينية في الفقرة 7 من المرفق).

42- وتقدم الدولة منذ عام 2011 مساعدات مالية للطوائف الإسلامية وغير الإسلامية على السواء. ودعماً لطوائف البلد وتحسيناً لوضعها المالي، تم أخيراً، بموجب المرسوم الرئاسي لعام 2023، تخصيص مبالغ مجموعها 3 100 000,0 مانات من صندوق الاحتياطي الرئاسي (انظر البند 8 من القانون).

43- خلال الفترة الماضية، واصلت الحكومة إيلاء اهتمام خاص لإصلاح وترميم المساجد والمقدسات، وكذلك الكنائس والمعابد اليهودية، ودور العبادة الأخرى. ويجري في أذربيجان تنفيذ عدد من الأنشطة بهدف إصلاح وترميم المعالم الدينية التاريخية والكنائس التابعة للطائفة المسيحية الأودية. وفي عام 2019، بدأت مؤسسة حيدر علييف العمل على ترميم كنيسة القديسة مريم التابعة للطائفة الأودية والواقعة في قرية نيج التابعة لمنطقة غابالا، حيث يعيش الأوديون باكتظاظ. وفي 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، تم افتتاح الكنيسة بعد ترميمها.

44- وفي 19 أيار/مايو 2022، عقد في مدينة باكو، في إطار الاجتماع التحضيري الإقليمي لمنتدى الأديان في مجموعة العشرين، مؤتمر دولي بعنوان "منظور متعدد الثقافات للقضايا العالمية ذات الأولوية"، تم فيه مجدداً تأكيد غياب نزعتي الطائفية واللاسامية في بلدنا.

حق تكوين الجمعيات

45- وفقاً للدستور، يحق لكل شخص إنشاء أي جمعية، وهذا يشمل الأحزاب السياسية والنقابات وغيرها من الجمعيات، أو الانضمام إلى جمعية قائمة. وضماناً لهذا الحق، تم اعتماد صكوك قانونية ذات صلة، بما في ذلك قوانين تتعلق بالأحزاب السياسية والنقابات والمنظمات غير الحكومية.

46- وينظم قانون المنظمات غير الحكومية (الجمعيات والمؤسسات) لعام 2000 إنشاء المنظمات غير الحكومية ونشاطها وقواعد إعادة تنظيمها وتصفيتها بوصفها كيانات قانونية، فضلاً عن إدارتها وعلاقاتها مع السلطات الحكومية. ووفقاً للتعديلات التي أدخلت على قانون المنظمات غير الحكومية بموجب قانون عام 2020، يمكن إبرام كذلك اتفاقات (قرارات) طلبات المنح إلكترونياً.

47- ويتواصل العمل على تبسيط إجراءات تسجيل المنظمات غير الحكومية وتسخير التطبيقات الإلكترونية لأغراضها وتحسينها. وفي سياق تنفيذ خطة العمل الوطنية لتعزيز الحكومة المفتوحة للأعوام 2020-2022 التي أقرت بموجب المرسوم الرئاسي لعام 2020، أدخلت تعديلات ملائمة على نظام "النافذة الإلكترونية الفردية" للمعلومات وهيئت الظروف لتقديم وثائق تسجيل المنظمات غير الحكومية إلكترونياً.

48- ولا يشمل شرط تسجيل كل تعديل يطرأ على الوثائق التأسيسية للكيانات القانونية أو المكاتب التمثيلية للكيانات القانونية الأجنبية أو فروعها، فضلاً عن تسجيل كل تعديل لاحق على الوقائع المسجلة (المادة 9,1 من قانون تسجيل الكيانات القانونية) إعادة تسجيل تلك التعديلات، فالمادة المذكورة لا تنص إلا على تحديث المعلومات الموجودة في حال إدخال تعديلات على الوثائق التأسيسية، وهو ما ينسجم والممارسة الدولية.

49- وفي إطار تنفيذ خطة العمل الوطنية لتعزيز الحكومة المفتوحة للأعوام 2020-2022، أدخلت تعديلات ملائمة على نظام "النافذة الإلكترونية الفردية" للمعلومات: وضعت ونفذت برمجيات لاحتساب الموارد المالية المخصصة للمنظمات غير الحكومية بناء على طلبات إلكترونية.

50- وخلال السنوات الخمس الماضية، سجلت موارد مالية بمبلغ يناهز 200 مليون مانات خصصت لمؤسسات المجتمع المدني من مصادر مالية أجنبية.

51- ويرد في الفقرة 9 من المرفق عدد المنظمات المسجلة اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2023 في أذربيجان.

52- وفي إطار تنفيذ خطة العمل الوطنية لتعزيز الحكومة المفتوحة للأعوام 2020-2022، وتوسيعاً لمشاركة مؤسسات المجتمع المدني في إجراءات اتخاذ القرارات الجماعية في الهيئات الحكومية، تم إعداد مشروع تعديل قانون المشاركة المجتمعية وتقديمه إلى الهيئة ذات الصلة.

53- ويتضمن البرنامج الحكومي لتطوير العدالة الأذربيجانية للفترة 2019-2023، الذي تم إقراره بموجب مرسوم رئاسي صدر في عام 2018، على فصل مستقل يحدد تدابير توسيع التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني.

54- تواصل الحكومة اتخاذ تدابير متسقة لتطوير المجتمع المدني في البلد. فوفقاً للمرسوم الرئاسي الصادر في عام 2021 بشأن تحسين الإدارة في مجال دعم الدولة للمنظمات غير الحكومية في جمهورية أذربيجان، أنشئ في إطار مجلس الدعم الحكومي للمنظمات غير الحكومية التابع لرئاسة الجمهورية كيان قانوني عام هو وكالة الدعم الحكومي للمنظمات غير الحكومية في جمهورية أذربيجان، وقد تم اعتماد ميثاقها (ترد المعلومات المتعلقة بأنشطة الوكالة والصناديق ذات الصلة في الفقرة 10 من المرفق).

حق الاقتراع

55- ينص التشريع الوطني على تهيئة جميع الظروف التي تمكن القوى السياسية والمواطنين كافة من المشاركة في الانتخابات وتسمية المرشحين. وقد نشط شتى القوى السياسية بشكل واسع ملحوظ كذلك في كل من الجولات الانتخابية الثلاث التي جرت في الفترة 2018-2022 في أذربيجان: الانتخابات الرئاسية في 11 نيسان/أبريل 2018، والانتخابات البلدية في 23 كانون الأول/ديسمبر 2019 وانتخابات المجلس الملي (البرلمان) في 9 شباط/فبراير 2020 (انظر الفقرة 11 من المرفق).

56- وتخللت الجولات الانتخابية الثلاث حملات انتخابية متكافئة. وقاد المرشحون حملاتهم الانتخابية بحرية، على نطاق واسع ودون أي عوائق عبر مواقع التواصل الاجتماعي، والبوابات الإلكترونية ومنصات الإعلام عبر الإنترنت. وقد هدف تنفيذ برنامج العمل الواسع النطاق إلى إجراء الانتخابات في ظل التعددية والمنافسة الواضحة وضمان المشاركة السياسية للمواطنين.

إصلاحات النظام القضائي

57- يمارس محامو الدفاع مهنتهم بصرف النظر عن العرق، أو الجنسية، أو المعتقد، أو اللغة، أو الجنس، أو الأصل، أو الملكية، أو المنصب، أو القناعة، أو الانتماء الحزبي أو النقابي أو سوى ذلك من الانتماءات، انطلاقاً من أولوية حقوق الإنسان والمواطن وحرياتهما، وسيادة القانون، واستقلالية المحامين، وطوعية العلاقة بينهم وبين ملتمسي مساعدتهم القانونية، والالتزام بأخلاقيات القانون.

58- وينص القانون على وجوب التزام المؤسسات والمنشآت والمنظمات، بصرف النظر عن شكلها التنظيمي، بمساعدة المحامين في أداء رسالتهم المهنية.

59- ويحدد قانون المحاماة وممارستها لعام 1999 أسس وقف نشاط المحامين أو إقصائهم من عضوية نقابة المحامين. فقد تم بموجب هذا القانون إنشاء نقابة المحامين، وهي منظمة غير حكومية مستقلة ذات إدارة ذاتية تضم محامي البلد كافة. وليس لدى نقابة المحامين صلاحية فصل محام من النقابة. وتتمثل أقصى عقوبة يمكن للنقابة اتخاذها في وقف نشاط المحامي والتقدم إلى المحكمة بطلب

فصله. وفي حال استجابت المحكمة لهذا الطلب، يتم فصل المحامي من النقابة. وخلافاً لذلك، يواصل المحامي نشاطه.

60- ويتوافق قانون المحاماة وممارستها مع أحكام المبادئ الأساسية المتعلقة بدور المحامين وتوصية مجلس أوروبا رقم R (2000) 21 بشأن حرية ممارسة مهنة المحاماة. ويخضع المحامون لمسؤولية تأديبية في حال انتهاكهم أحكام القوانين التشريعية، واللوائح المتعلقة بقواعد سلوك المحامين، بما في ذلك الحالات المتعلقة بانتهاك معايير أخلاقيات المحاماة. وعلى مدى الأعوام الخمسة الماضية، تلقت رئاسة نقابة المحامين ما مجموعه 267 3 طلباً، غالبيتها العظمى من المواطنين. واستناداً إلى نتائج التحقيق الأولي الذي أجرته هيئة الرئاسة، تم قبول 915 شكوى (28,9 في المائة) أساساً للإجراءات التأديبية وتم إرسالها إلى لجنة المحامين التأديبية للتحقيق فيها.

61- أثناء التحقيق الذي أجرته اللجنة التأديبية في 183 من أصل 915 إجراء تأديبياً (20 في المائة)، تبين أن المحامين لم يلتزموا بأحكام قانون المحاماة وممارستها، وقوانين تشريعية أخرى، فضلاً عن اللوائح المتعلقة بقواعد سلوك المحامين، بما في ذلك معايير أخلاقيات المهنة.

62- في عام 2017، بدأ تنفيذ عملية إصلاح واسعة لمهنة المحاماة. فقد أدخل قانون عام 2019 تعديلات على قانون المحاماة وممارستها. وتنص التعديلات الجديدة على إجراء اختبارات تأهيلية ذات صلة بنشاط المحاماة مرتين سنوياً على الأقل (انظر البند 12 من المرفق).

63- ويتمثل أحد التوجهات الإصلاحية لمهنة المحاماة في سداد تكاليف المساعدة القانونية المضمونة من الدولة. إذ يجري سنوياً تخصيص مبلغ من ميزانية الجمهورية لسداد تلك النفقات. وضماناً لنظام محاسبي مركزي وتوخياً للدقة في التنبؤ بتدفق أموال المساعدة القانونية المخصصة من الدولة، ينص المرسوم الرئاسي لعام 2019 المتعلق بتعميق إصلاح النظام القضائي على أن يتولى مجلس نقابة المحامين، اعتباراً من عام 2020، سداد أتعاب المحامين لقاء تقديمهم المساعدة القانونية المضمونة من الدولة.

64- وبموجب قانون 9 حزيران/ يونيه 2023، أدخلت تعديلات على قانون الإجراءات المدنية لجمهورية أذربيجان أتاحت توسيع إمكانية توفير محام على نفقة الدولة في الدعاوى المدنية.

65- وقد نص المرسوم الرئاسي الصادر في عام 2018 المتعلق بالتدابير الإضافية المتصلة بتطوير مهنة المحاماة في جمهورية أذربيجان، أوصت نقابة المحامين باستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة في عمل المحامين وتوسيع تجربة تقديم الخدمات القانونية إلكترونياً. وفي إطار تنفيذ هذه التوصية، تم في عام 2022 إطلاق تطبيق LegalAid للمساعدة القانونية الإلكترونية الذي يوفر للمواطنين عن طريق الهاتف المحمول إمكانية الوصول إلى مساعدة قانونية مريحة وعالية الجودة عبر الإنترنت في أي وقت من اليوم وفي أي مكان.

66- ويجري بفعالية استخدام نظام المحكمة الإلكترونية حيث لكل محام حسابه الشخصي. ويمكن إرسال جميع المستندات الإجرائية إلكترونياً إلى المحاكم بواسطة هذا المكتب، بل ويمكن استلامها من سائر المشاركين في الدعوى في حال أرسلوها هم أيضاً إلى المحكمة.

67- وتعمل نقابة المحامين على زيادة عدد المحامين في البلد. وقد وصل عدد المحامين في الفترة 2004-2018 إلى 931 محامياً، وارتفع خلال السنوات الخمس الأخيرة المحامين بما يزيد على 2,5 ضعفاً ليصل إلى 2,323، وسجل تضاعف ملحوظ في عدد المحامين الشباب والمحاميات ومحامي المناطق.

68- تم قبول نقابة المحامين في عضـــوية مجلس هيئات الدفاع والجمعيات الحقوقية في أوروبا، ورابطة المحامين الدولية، ورابطة المحامين الأوروبية، والرابطة الأوروبية للمحامين الشـــباب، ورابطة محامي آسيا والمحيط الهادئ.

69- وضـماناً لاسـتمرارية الإصـلاحات في مجال العدالة وتحسـين أنشـطة هيئات العدالة والمحاكم، تم بموجب المرســـوم الرئاســـي لعام 2018 إقرار البرنامج الحكومي لتطوير العدالة الأذربيجانية في الفترة 2019-2023. ويركز البرنامج على شـفافية عمل السـلطة القضـائية، وضـمان حقوق الإنسـان وحرياته وتعزيز التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني بوصفها توجهات أساسية في تطوير العدالة. وبغية تحسين تقديم المسـاعدة القانونية المجانية للقطاعات السكانية المنخفضـة الدخل، ينص البرنامج الحكومي على إعداد مشـروع قانون بمشـاركة خبراء دوليين بشـأن المسـاعدة القانونية المجانية. ويجري حالياً وضـع اللمسـات النهائية على مشـروع القانون بناء على المقترحات المقدمة من خبير الاتحاد الأوروبي وأعضـاء فريق العمل الذي يقوم بإعداد مشروع القانون، فضلاً عن الهياكل الحكومية ذات الصلة.

70- ولا تكتفي نقابة المحامين بتنظيم فعاليات لتقديم المســاعدة القانونية المجانية فحســب، بل تنظم أيضاً زيارات إلى أماكن الاحتجاز، حيث تقدم المساعدة القانونية المجانية للمحكوم عليهم.

71- أرسـى المرسوم الرئاسـي المتعلق بتعميق إصـلاح النظام القضـائي لعام 2019 الأسـاس لإجراء إصـلاح شـامل للنظام القضـائي وهو بمثابة خريطة طريق اسـتراتيجية. وقد تمثل أحد التوجهات الرئيسـية للمرسوم في توسيع إمكانية الوصول إلى المحكمة وزيادة كفاءة العدالة.

72- وفيما يتعلق بهذا المرسوم، ومن أجل مواصلة التدابير الرامية إلى إضفاء الطابع الإنساني على التشريعات وإلغاء تجريم الأفعال التي لا تعود بخطر على المجتمع، فضلاً عن زيادة إمكانية الوصول إلى العدالة وشـفافيتها، تم إدخال ما يصـل إلى 400 تعديل على القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية والقانون الإداري وقانون تنفيذ الأحكام الجنائية .

73- ومنذ عام 2019، يجري اختيار القضاة باستخدام إجراءات شفافة ذات قواعد جديدة سنتها لجنة انتخاب القضاة (انظر الفقرة 13 من المرفق).

74- وقد جذبت النتائج الإيجابية التي تحققت في مجال الإصلاح القضائي، فضلاً عن إجراء اختيار القضـــاة في أذربيجان، اهتمام المنظمات الدولية. فقد بادرت لجنة مجلس أوروبا المعنية بكفاءة العدالة، وقد أبدت اهتمامها بإجراء اختيار القضـاة في أذربيجان، خصـيصـاً إلى تشـكيل فريق خبراء زار أذربيجان وأشـرف بشـكل مباشـر على عملية الاختيار. وأشـار الخبراء الأوروبيون في تقريرهم إلى شـفافية العملية وموضوعيتها ونزاهتها.

75- وتيسـيراً لإجراء الوصـول إلى المحكمة، أنشـئ تطبيق "المحكمة الجوالة" الذي يلبي المتطلبات الحديثة ويتسم بإمكانات وظيفية واسعة وتصميم سهل الاستخدام.

76- وفي عام 2021، أدخل ما يصـل إلى 350 تعديلاً على قانون الإجراءات المدنية بهدف ضـمان المرونة أثناء الإجراءات القضـــائية، وتجنب الروتين، بما في ذلك حالات المغالاة المحتملة، والنظر في القضـــايا بشـكل أكثر كفاءة، فضـــلاً عن تسـخير تقنيات المعلومات الحديثة على نطاق أوســع خلال الإجراءات القانونية، بما يفضي إلى الارتقاء بمستوى العدالة بشكل عام.

77- وفي إطار الإصـــلاحات التي شـهدتها المنظومة القضـــائية، تم في عام 2023 تحسـين قانون مجلس القضـاء الأعلى. وبغية تفعيل اسـتقلالية السـلطة القضـائية، زيد عدد القضـاة في المجلس وخفض

عدد ممثلي أجهزة السلطة التنفيذية فيه. وتنص التعديلات على انتخاب رئيس مجلس القضاء من عداد القضاة أعضاء المجلس بالأغلبية البسيطة لأصوات الأعضاء.

تحسين ظروف السجون

78- وفقاً للمرسوم الرئاسي لعام 2017 المتعلق بتحسين عمل قطاع السجون، وإضفاء الطابع الإنساني على سياسة العقوبة وتوسيع نطاق استخدام أنواع بديلة من العقوبات والتدابير القسرية الإجرائية غير المتصلة بالعزلة عن المجتمع، تم في الفترة 2018-2022 تحديث عمل قطاع السجون، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز الرقابة على شروط التعامل مع المحكوم عليهم، وتشكيل كادر محترف، وتنظيم أمن موثوق للمؤسسات، وزيادة الشفافية ومنع الحالات التي تشجع على الفساد وسواه من الظواهر السلبية.

79- وقد نوه البرنامج الحكومي لتطوير العدالة الأذربيجانية للفترة 2019-2023 بتحسين نظام تنفيذ العقوبات وزيادة كفاءة العمل الإصلاحي بوصفهما أحد التوجهات الرئيسية لعمل قطاع السجون.

80- وفي عام 2022، تم تشغيل مجمع جديد لسجون النساء والقاصرين، ويجري العمل حالياً في السجن المبني في قرية أومباكي، وكذلك في مجمعي السجون المبنيين في غانجا ولانكاران.

81- وتعمل في وزارة العدل لجنة خاصة على تعزيز موثوقية حماية الحقوق والحريات، والمصالح المشروعة للأشخاص المحكوم عليهم، وكذلك إطلاق سراحهم مبكراً بشروط، واستبدال العقوبة بعقوبة أخف، بما في ذلك نقلهم إلى مؤسسة إصلاحية محلية، وضمان الشفافية والموضوعية والمشاركة العامة.

82- وبموجب قانون عام 2020، أضيفت إلى قانون الإجراءات الجنائية لجمهورية أذربيجان مادة جديدة (تنفيذ الإجراءات الجنائية إلكترونياً)، وتم اتخاذ ما يلزم من تدابير بهذا الشأن، بما في ذلك إنشاء مكاتب خاصة في مراكز الحجز الاحتياطي مجهزة بالوسائل التقنية الملائمة.

83- وحقوق الأشخاص الموقوفين أو المحتجزين منصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية وقانون ضمان حقوق وحريات الأشخاص المحتجزين في أماكن الحرمان من الحرية. أما توفير المساعدة الطبية والنفسية فمنصوص عليه في قرار مجلس الوزراء لعام 2013.

84- وينص التشريع على تنظيم وتنفيذ عملية تقديم المساعدة النفسية للأشخاص المحكوم عليهم والأشخاص المحتجزين. ويعمل طبيب نفساني في جميع المؤسسات العقابية.

85- يتم النظر فوراً في الشكاوى المتعلقة بإساءة معاملة الأشخاص المحكوم عليهم والموقوفين في المؤسسات العقابية، إجراء تحقيق شامل وموضوعي فيها، وإذا لزم الأمر، ترسل المواد المجمعة إلى مكتب المدعي العام لإجراء تقييم قانوني لها. في الوقت نفسه، تم اتخاذ تدابير جدية ضد الموظفين الذين ارتكبوا أخطاء في عملهم أثناء إجرائهم التحقيقات الداخلية (ترد البيانات الإحصائية في الفقرة 14 من المرفق).

86- ويمكن لأمين المظالم، وأعضاء فريقه الوقائي الوطني، وممثلي المجلس الاجتماعي التابع لوزارة العدل واللجنة الدولية للصليب الأحمر زيارة المؤسسات العقابية في أي وقت ودون عوائق أو إشعار مسبق.

87- وقد نص قرار ديوان وزارة العدل لعام 2021 على إدخال تعديلات على قواعد مشاركة المجتمع في الإصلاحيات الجنائية وممارسة الرقابة الاجتماعية على عمل المؤسسات المعنية بتنفيذ العقوبات، وتوسيع صلاحيات المجلس الاجتماعي التابع لوزارة العدل.

88- وهناك تعاون مستمر مع المنظمات الدولية ذات الصلة بمكافحة التعذيب، بما فيها لجنة منع التعذيب التابعة لمجلس أوروبا.

89- في عام 2019، بدأ تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع المشترك بين مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي تحت عنوان "تقديم الدعم الإضافي من أجل إصلاح قانون العقوبات في أذربيجان" (SPERA-2).

90- وفي عام 2022، بدأ في المؤسسات العقابية، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، تنفيذ مشروع "رصد أماكن الاحتجاز" الذي نظمته مؤسسة الدراسات الدستورية.

91- وتواصل أذربيجان بذل جهودها في إطار التعاون مع مجلس أوروبا من أجل تنفيذ قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وقد أقرت عشرة قرارات صادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بشأن أذربيجان انتهاك المادة 18 من الاتفاقية (حدود استخدام القيود على الحقوق) بالتزامن مع المادة 5 (الحق في الحرية والأمن الشخصي).

92- ونظراً لإلغاء محكومية المستدعيين إيلغار محمدوف ورسول جعفروف استناداً إلى الأحكام الصادرة عن المحكمة العليا لجمهورية أذربيجان، تم دفع تعويض لهما واتخاذ تدابير فردية (عام 2020). وأنهيت الدعوى الجنائية بحق المستدعي ناتيغ جعفروف (عام 2021). وقررت المحكمة العليا إنهاء الدعوى الجنائية بحق رشاد حسنوف وآخرين (عام 2021) ومنحهم تعويضات، ومع مراعاة حكم التبرئة الصادر عن المحكمة العليا في قضية عزيزوف ونوروزلو (عام 2022)، أغلقت ملفات تلك القضايا كافة وأخرجت من سيطرة لجنة وزراء مجلس أوروبا.

93- وفي الوقت الحاضر، تواصل لجنة الوزراء مراقبة تنفيذ خمسة أحكام صادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بسبعة مستدعين، أقر فيها بانتهاك المادة 18. وتواصل أذربيجان بدورها بذل الجهود من أجل تنفيذ الأحكام المتبقية وفقاً للتجربة السابقة.

محاربة الفساد

94- وبموجب مرسوم رئاسي صادر في عام 2022، تم إقرار خطة العمل الوطنية لتعزيز مكافحة الفساد للفترة 2022-2026.

95- وفي عام 2022، تم اعتماد نسخة جديدة من قانون مكافحة تقنين الممتلكات المكتسبة بوسائل إجرامية وتمويل الإرهاب.

96- وبغية مكافحة تقنين الممتلكات المكتسبة بوسائل إجرامية وتمويل الإرهاب، وضمان استمرارية التدابير المنهجية والشاملة الجاري تنفيذها في هذا المجال، أقر المرسوم الرئاسي لعام 2023 خطة العمل الوطنية لمكافحة تقنين الممتلكات المكتسبة بوسائل إجرامية وتمويل الإرهاب للفترة 2023-2025.

97- وتولى أهمية خاصة للتعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد. وتشارك أذربيجان، بوصفها أحد مؤسسي الرابطة الدولية لسلطات مكافحة الفساد التي تم إنشاؤها في عام 2006 بدعم من الأمم المتحدة، مشاركة نشطة مستمرة في أعمال هذه الرابطة التي يتولى وزير العدل منصبي نائب الرئيس ومنسق منطقة أوروبا الشرقية فيها.

98- ويجري حالياً اتخاذ تدابير تنظيمية عملية إضافية باتجاه تسريع وتحسين تنفيذ التوصيات الصادرة عن مجموعة الدول المناهضة للفساد في إطار خطة العمل الوطنية لتعزيز مكافحة الفساد للفترة 2022-2026.

99- وخلال الفترة 2018-2022، كشفت أجهزة الرقابة الداخلية المعنية بمكافحة الفساد في وزارة الداخلية عن 392 حالة فساد أفضت إلى محاسبة 548 موظفاً. وتم فصل 247 منهم من الخدمة، وإعفاء 154 آخرين من وظائفهم، وخفض رتب 22، فيما خضع 125 لتدابير مساءلة أخرى.

100- وخلال الفترة المقابلة، أجرت إدارة المباحث الرئيسية بجهاز أمن الدولة تحقيقاً أولياً في 55 قضية جنائية بحق 76 شخصاً في وقائع اختلاس أو هدر أموال، و11 قضية جنائية بحق ستة أشخاص في وقائع إساءة استخدام الصلاحيات الرسمية، وتسع قضايا جنائية في وقائع تلقي رشوة، وقضيتين جنائيتين بحق 12 شخصاً في وقائع تزوير أوراق رسمية وقضية جنائية واحدة بحق شخص واحد في وقائع انتحال صفة مسؤول.

101- سعياً إلى تكييف عمل مكتب المدعي العام مع التحديات الجديدة في المجتمع، وزيادة مرونة وكفاءة عمله وتحويله إلى مؤسسة حكومية محترفة تلبي احتياجات العصر، تم بموجب مرسوم رئاسي صادر في عام 2020 إقرار الهيكل الجديد لمكتب المدعي العام.

102- وبغية ضمان تنظيم مختلف مجالات عمل مكتب المدعي العام، بما في ذلك العمل الإداري، والانضباط التنفيذي والوظيفي، وتوفير الكوادر، وتدفق الوثائق، وتنظيم الإدارة الإجرائية والنشاط الإشرافي بواسطة وثيقة تنظيمية موحدة، تم في عام 2020 إقرار قواعد تنظيم عمل النيابة العامة.

103- وخلال الفترة 2020-2022، تلقى مكتب المدعي العام لجمهورية أذربيجان مجموعة مواد تتعلق بـ 13 قضية بهدف الحصول على تقييم قانوني لأفعال الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم واتخاذ ما يلزم من تدابير لمقاضاة المرتكبين.

104- وفي كانون الثاني/يناير 2022، نفذت دائرة التفتيش الحكومية المعنية بالعمالة، التابعة لوزارة العمل والحماية الاجتماعية لسكان جمهورية أذربيجان، تدابير لتنفيذ معيار "ISO 37001" (سياسة مكافحة الفساد ونظام إدارة مكافحة الفساد) وحصلت على الشهادة المقابلة.

تنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة الإتجار بالأشخاص

105- بموجب مرسوم صادر في عام 2020 عن رئاسة جمهورية أذربيجان، تم إقرار خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في جمهورية أذربيجان للفترة 2020-2024 من أجل ضمان نظام فعال يتيح تفاعل المؤسسات ذات الصلة بمكافحة الاتجار بالبشر، ويتواصل العمل حالياً على تنفيذ تلك الخطة (ترد البيانات الإحصائية المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر وحماية ضحايا تلك الجرائم في الفقرة 15 من المرفق).

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

التنمية الاقتصادية والسياسة الاجتماعية

106- نتيجة التغيرات الهيكلية الكبيرة التي طرأت على اقتصاد البلد في السنوات الأخيرة والنجاح في تنفيذ سياسات التنويع، أصبح قطاع المنتجات بخلاف النفط والغاز عاملاً أساسياً في نمو الاقتصاد الوطني وتطوره.

107- ومن أجل تسريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق، بما في ذلك تحسين البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، أقر المرسوم الرئاسي لعام 2019 البرنامج الحكومي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لمناطق جمهورية أذربيجان للفترة 2019-2023. وتنفيذاً لهذا البرنامج الحكومي، تم في عام 2021 التوقيع على المرسوم الرئاسي بشأن التقسيم الجديد للمناطق الاقتصادية في جمهورية أذربيجان. فقد أقر المرسوم تقسيم المناطق الاقتصادية لجمهورية أذربيجان إلى باكو، ناختشيفان، أبشيرون - خيزي، غورنو - شيرفان، غانجا - داشكسان، كاراباخ، غازاخ - توفوز، غوبا - خاتشماز، لانكاران - أستارا، أران الوسطى، ميل - موغان، شيكي زاغاتالا، شرق زانغيزور وشيرفان - ساليان.

108- وأقر المرسوم الرئاسي لعام 2021 "الأولويات الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية: أذربيجان 2030" التي تحدد الأولويات الرئيسية لتنمية البلد في المستقبل القريب. وبناء على هذه الوثيقة، تنص استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية لجمهورية أذربيجان للفترة 2022-2026 على تسريع تنمية القطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تقوم على حوافز وظروف تنمية وجديدة وأكثر فعالية، وزيادة نشاط المستثمرين من القطاع الخاص والأجانب في اقتصاد البلد وتوسيع صادرات الموارد غير الخام.

109- ويجري اتخاذ تدابير لمواصلة تحسين التشريع الوطني في مجال توفير فرص العمل للسكان. ففي عام 2018، تم إقرار استراتيجية العمالة لسكان جمهورية أذربيجان للفترة 2019-2030. ومن بين الأهداف المتوخاة تنفيذاً لهذه الاستراتيجية خفض معدل البطالة إلى 4 في المائة بحلول عام 2030، بما في ذلك خفض البطالة بين النساء والشباب إلى الحد الأدنى، وتحقيق العمالة الفعالة والعمل اللائق لجميع فئات السكان (خاصة الشباب والنساء وذوي الإعاقة) بحلول عام 2025.

110- وضماناً لشفافية الخدمات الحكومية في مجال العمل والتوظيف والحماية الاجتماعية، فضلاً عن الإدارة المبتكرة باستخدام تكنولوجيا المعلومات وتقديم الخدمات للسكان على أساس منصة واحدة، "مركز إلكتروني مركزي". تم إنشاء نظام معلومات إلكتروني مركزي يقوم على أنظمة معلومات وزارة العمل والحماية الاجتماعية للسكان.

111- وتم في أيار/مايو 2022 إطلاق النظام الإلكتروني الفرعي للعمل والتوظيف. ويضمن هذا النظام تقديم خدمات التوظيف للمواطنين العاطلين والباحثين عن عمل، وكذلك لأصحاب العمل، على منصة إلكترونية.

112- وترد الإحصاءات المتعلقة بمكافحة الفقر وزيادة فرص العمل وتحسين الضمان الاجتماعي للسكان في الفقرة 16 من المرفق.

113- وأنشئت مؤسسة "ياشات" لتقديم الدعم لأسر الجرحى والقتلى الذين سقطوا دفاعاً عن سلامة أراضي جمهورية أذربيجان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم جمع أكثر من 75 مليون من الأموال ومعالجة ما يزيد على 000 30 طلب مما يربو على 000 13 مواطن.

114- ووفقاً للميثاق النموذجي لمراكز تنمية الأعمال الصغيرة والمتوسطة المعتمد بقرار مجلس وزارة الاقتصاد لعام 2019، يتضمن نشاط تلك المراكز أيضاً تشجيع الشركات الناشئة والشركات الأسرية وتنمية ريادة الأعمال في صفوف النساء وذوي الإعاقة والشباب.

115- وفقاً لقواعد تمويل مشاريع التعليم والعلوم والأبحاث ودعم المشاريع المتصلة بتنمية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر التي أقرها مجلس الوزراء بقراره لعام 2020، تقوم وكالة تطوير الأعمال المتوسطة في جمهورية أذربيجان بتمويل المشاريع التعليمية في مجال تنظيم الفعاليات ونقل المعرفة، تعزيزاً لريادة الأعمال في صفوف الشركات الناشئة ورائدات الأعمال والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب.

116- وفي عام 2022، تم اعتماد قانون تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر الذي يجري بموجبه تقديم دعم الدولة في مجال التدريب وإعادة التدريب والتدريب المتقدم لموظفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بهدف تدريب الأشخاص الباحثين عن عمل على إتقان أسس ريادة الأعمال، وتعزيز ريادة الأعمال في صفوف الشباب، فضلاً عن تعزيز الريادة الأسرية والنسائية للأعمال.

117- ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية للقانون المذكور في ضمان تنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. ويرتكز مفهوم القانون على شروط وإجراءات تنفيذ تدابير دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وتطوير البنية التحتية لهذه الكيانات، وحماية مصالحها، وزيادة دور الجمعيات التي تمثل مصالحها في مجال تنظيم الأنشطة التجارية.

118- وبموجب مرسوم رئاسي لعام 2015، تم إقرار استراتيجية تنمية الشباب الأذربيجاني في الفترة 2015-2025. وتعكس الوثيقة المسائل المتصلة بدعم تشغيل الشباب وأنشطتهم في مجال تنظيم المشاريع.

119- وفي عام 2022، تم في أذربيجان تنفيذ مشاريع مختلفة في مجال توظيف الشباب الذين يعيشون في المناطق الريفية (ترد المعلومات المتعلقة بالمشاريع والدورات التدريبية والحلقات الدراسية في الفقرة 17 من المرفق).

الرعاية الصحية

120- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تنفيذ عدد من التدابير الرامية إلى توسيع نطاق توافر الخدمات الطبية المقدمة للسكان وتحسين نوعيتها، وتعزيز الاستدامة المالية والتقنية في قطاع الرعاية الصحية، وبناء المؤسسات الطبية وإصلاحها وتحديثها في جميع أنحاء أذربيجان.

121- وفي كانون الأول/ديسمبر 2018، تأسست جمعية إدارة الوحدات الإقليمية الطبية في أذربيجان، وهي هيئة حكومية تعنى بإدارة جميع المؤسسات الطبية في البلد، باستثناء تلك التي ظلت تحت سلطة وزارة الصحة.

122- وبغية توسيع حجم الخدمات الطبية المتخصصة المقدمة، تم في الفترة 2018-2022 تنفيذ إنشاءات وإصلاحات كبرى، وتزويد 25 مؤسسة طبية في العاصمة ومناطق البلد بمعدات حديثة وتقنيات متقدمة.

123- ويجري ضمان استمرار زيادة الأموال المخصصة للتأمين الصحي الإلزامي للسكان. فاعتباراً من 1 نيسان/أبريل 2021، غدا التأمين الصحي الإلزامي يغطي كامل أراضي البلد. وتشير بيانات كانون الأول/ديسمبر 2022 إلى أن 550 2 خدمة طبية تقدم للسكان في إطار حزمة التأمين الطبي الإلزامي.

124- وتهدف برامج الدولة المتعلقة بصحة الأم والطفل إلى تحسين الصحة الإنجابية للمرأة وتنظيم الأسرة، وتحقيق أهداف الأمومة المأمونة، والحد من معدلات الاعتلال والإعاقة والوفيات بين الأطفال، وتحسين نوعية الخدمات في الفترة المحيطة بالولادة، والتشخيص الجيني الآني للأمراض الخلقية لدى الحوامل. ومع تحسين البروتوكولات السريرية لعمليات التوليد ورعاية الأطفال الحديثي الولادة، وتكثيف أساليب التعليم وتبادل الخبرات بمشاركة خبراء دوليين، تم تحقيق انخفاض كبير في وفيات الأطفال الحديثي الولادة على مدى السنوات الخمس الماضية. ونتيجة للتدابير المتخذة، انخفض معدل وفيات الرضع بشكل مطرد حتى وصل في عام 2022 إلى 7,8 لكل 000 1 ولادة حية، كما بلغ معدل وفيات الأمهات في الفترة المشار إليها 14,7.

125- قدم مشروع قانون الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة إلى برلمان جمهورية أذربيجان. إلى جانب ذلك، تنعكس المسائل المتصلة بالصحة الإنجابية في البرامج الحكومية المتعلقة بصحة الأم والطفل للفترة 2014-2022، وبشباب أذربيجان للفترة 2017-2021، وكذلك بالاستراتيجية الوطنية للصحة

الإنجابية للفترة 2018–2025 وخطة العمل الهادفة إلى منع الإجهاض الانتقائي حسب جنس الجنين للفترة 2020–2025.

126- وقد تم خلال الفترة المشمولة بالتقرير تنفيذ عدد من المشاريع في إطار التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وهياكل الدول الشريكة ذات الصلة.

127- وفي إطار استراتيجية تلقيح السكان ضد فيروس كورونا التي اعتمدها مجلس الوزراء في كانون الثاني/يناير 2021، كانت أذربيجان في طليعة البلدان التي بدأت بتلقيح السكان البالغين. وقد استخدمت لقاحات من أربع منصات مختلفة في تنفيذ أنشطة التلقيح ضد فيروس كورونا، وقد تمت حتى الآن تغطية ما يزيد على 67 في المائة من الفئات السكانية المستهدفة بدورة التلقيح الكاملة. ونتيجة لاستمرار حملة التلقيح الواسعة ضد فيروس كورونا، تم في جميع أنحاء البلد تحقيق الاستقرار من حيث معدلات الإصابة.

التعليم

128- يحدد قانون التعليم العام الذي اعتمد في عام 2019 المبادئ الأساسية لسياسة الدولة والأسس التنظيمية والاقتصادية في مجال التعليم العام.

129- ففي عام 2018، اعتمد قانون التعليم المهني الذي يعكس سياسة الدولة في هذا المجال وينص على مراعاة حقوق المواطنين الأساسية من أجل ضمان فرصة الحصول على التعليم المهني لجميع شرائح السكان، بغض النظر عن العرق، أو الجنسية، أو الدين، أو اللغة، أو الجنس، أو الأصل، أو حالة الملكية، أو الوضع الوظيفي، أو المعتقد، أو الانتماء الحزبي أو النقابي أو غيره من أوجه الانتماء.

130- وترد المعلومات التفصيلية المتعلقة بالعمل المنجز في مجال التعليم خلال الفترة المشمولة بالتقرير في الفقرة 18 من المرفق.

حوار الحضارات والثقافات ومكافحة التمييز

131- جمهورية أذربيجان دولة متعددة القوميات والأديان، حيث يعيش ممثلو القوميات والأديان كافة في جو من السلام والوئام والصداقة، وتدعم سياسة الدولة هذا التقليد.

132- ويشكل ضمان حقوق الإنسان وحرياته، فضلاً عن حريات الأقليات القومية، إحدى مهام الدولة ذات الأولوية. وهذه المبادئ والحقوق الأساسية مكرسة ومحمية على المستوى التشريعي، وهي مثبتة في دستور البلد والقوانين التشريعية الأخرى.

133- وتضمن الدولة حقوق الأقليات القومية في التعليم وتدريس لغاتها الأصلية. وترد البيانات المتعلقة بتدريس لغات الأقليات القومية في العام الدراسي 2022–2023 في الفقرة 19 من المرفق.

134- ويتمثل أحد الأمثلة الهامة لسياسة الدولة الأذربيجانية المتعلقة بالتعددية الثقافية في المستوى العالي للعلاقات بين الدولة والمؤسسات الدينية. فقد تم بموجب المرسوم الرئاسي لعام 2014 إنشاء مركز باكو الدولي للتعددية الثقافية.

135- ويضم مركز باكو الدولي للتعددية الثقافية مجلس تنسيق يمثل منظمات إثنية تنتمي إلى الأقليات القومية. ويتمثل النشاط الرئيسي لمجتمعات ومنظمات الأقليات في تنظيم فعاليات اجتماعية وثقافية مختلفة للشعوب التي تمثلها، ونشر المعلومات عنها في وسائل الإعلام بلغاتها الأصلية، فضلاً عن تنظيم التعليم باللغة الأصلية في المدارس الثانوية.

136- ومع انتهاء الصراع الأرميني - الأذربيجاني، دخل البلد مرحلة جديدة من إعادة التأهيل والتعمير وإعادة الإدماج في مرحلة ما بعد الصراع. وتتمثل إحدى الأولويات السياسية لهذه المرحلة في حفظ السلام، وإعادة الإعمار، وعودة النازحين إلى أراضيهم وإعادة إدماج المواطنين كافة في النظام السياسي والقانوني والاقتصادي والاجتماعي للبلد على أساس المساواة وضمن إطار دستور جمهورية أذربيجان. ويوفر دستور جمهورية أذربيجان أساساً قانونياً متيناً في هذا الصدد.

137- أعدت وزارة العدل مشروع قانون لمنع التمييز العنصري والقضاء عليه، وقدمته إلى الهيئة المختصة للنظر فيه. ويحدد المشروع التدابير الرامية إلى منع جميع أشكال التمييز العنصري والقضاء عليها، ضماناً لتكافؤ فرص إعمال حقوق الإنسان وحرياته.

138- وتهدف معايير الدولة لتعليم الأطفال ذوي القدرات البدنية المحدودة في مرحلة ما قبل الدراسة، التي أقرها قرار مجلس الوزراء لعام 2018، إلى تهيئة الظروف المواتية لتقديم المساعدة الوقائية المبكرة الملائمة للأطفال المحدودي القدرات دون شروط أو تمييز، وتشخيص الاضطرابات وتصحيحها، وتكييف الأطفال اجتماعياً، استناداً إلى نظام تعليمي عالي الجودة وانطلاقاً من نهج نفسية وتربوية خاصة.

139- وفي عام 2022، دخل قانون الأحزاب السياسية الجديد حيز التنفيذ، وهو ينطوي على أحكام تحظر تقييد عضوية حزب من الأحزاب بناء على عرق أو دين أو لغة أو جنس أو أصل أو معتقد أو طبقة معينة، كما أنه لا يجيز إنشاء أو تشغيل أحزاب سياسية يهدف نشاطها إلى تغيير النظام الدستوري لجمهورية أذربيجان بالعنف، أو انتهاك سلامة أراضيها، أو الاستيلاء على السلطة أو الاحتفاظ بها بالقوة، أو الدعوة علناً إلى ممارسة الشغب الجماعي، أو الإرهاب أو الدعاية له، أو التطرف الديني، أو العنف أو القسوة، ناهيك بالتمييز على أساس العرق، أو الدين، أو الأصل، أو الجنس، أو الانتماء الإثني أو غيرها من أشكال التمييز، فضلاً عن الأفعال المنافية لمبادئ حماية الصحة والبيئة، والتحريض على العداوة العنصرية أو الدينية أو القومية.

140- وأدخلت تعديلات وإضافات على المادة 283 من القانون الجنائي، وشددت العقوبات على مظاهر العداء أو الكراهية القومية أو العنصرية أو الاجتماعية أو الدينية. ووفقاً للمادتين 283-1-1 و283-3 لمكملتين للقانون الجنائي بقانون عام 2016، تخضع الأفعال المذكورة المرتكبة من منطلق العداوة أو التطرف أو التعصب الديني، شأن تمويلها، للمساءلة الجنائية.

حقوق مجموعات أو أفراد محددين

تعزيز وحماية حقوق المرأة وضمان المساواة بين الجنسين

141- ينص قانون ضمان المساواة بين الجنسين على حظر اللامساواة بين الرجل والمرأة وإدماج البعد الجنساني في جميع مجالات المجتمع.

142- وقد ساهم إجراء الإصلاحات الاقتصادية وتنفيذ البرامج الحكومية ذات الصلة، فضلاً عن العمل على زيادة فرص عمل السكان، في حفز تنمية ريادة الأعمال لدى النساء، وأدى إلى زيادة حصة المرأة بين أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتوسيع فرص عمل النساء اللواتي يعشن في المناطق الريفية والحضرية.

143- وتشير قاعدة بيانات التسجيل في دائرة الضرائب الحكومية إلى أن نسبة 22 في المائة من رواد الأعمال الأفراد المسجلين بحلول شباط/ فبراير 2023 كانت من النساء.

144- وبغية تحسين الخدمات الحكومية المقدمة لرواد الأعمال، بمن فيهم سيدات الأعمال، وضمان الوصول براحة وشفافية ودون عوائق إلى الخدمات، ومواصلة العمل على توفير الخدمات الحكومية وخدمات الأعمال اللازمة القائمة على الابتكارات الحديثة، أعدت اللجنة الحكومية المعنية بشؤون الأسرة والمرأة والطفل خطة العمل الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في جمهورية أذربيجان للفترة 2022-2025.

145- وتعمل في إطار وزارة العمل والحماية الاجتماعية للسكان دائرة تفتيش حكومية معنية بشؤون العمل، وهي هيئة تنفيذية تمارس رقابة الدولة على الامتثال لأحكام قانون العمل في جمهورية أذربيجان وسواه من الصكوك التنظيمية (يرد تقرير بلاغات المواطنين في الفقرة 20 من المرفق).

146- ومنعاً للتمييز بين الجنسين وتوسيعاً لفرص عمل النساء، أعد مشروع قانون بشأن إدخال تعديلات على قانون العمل في جمهورية أذربيجان، وتم فحصه في إطار مشروع الدعم الفني للبنك الدولي تحت عنوان "إزالة العوائق القانونية أمام توظيف المرأة في أذربيجان". وتم تدارس مشروع قانون تعديل قانون العمل مع الجهات الحكومية ذات الصلة والشركاء الاجتماعيين، ثم أحيل إلى مجلس الوزراء.

147- ويستمر تنفيذ الإصلاحات الرامية إلى إزالة الفروق في متوسط الأجور بين الرجل والمرأة. وتهدف الإصلاحات الرامية إلى زيادة الأجور، التي أجريت في بداية عام 2022، إلى رفع قيمة الحد الأدنى للأجور في متوسط الراتب الشهري وإزالة الفرق في متوسط الأجور بين الرجال والنساء.

148- ففي عام 2018، كان متوسط أجر المرأة يبلغ 54 في المائة من متوسط أجر الرجل، وفي عام 2020، وصلت هذه النسبة إلى 63,3 في المائة. ونتيجة للإصلاحات التي أجريت في عام 2021، ارتفع هذا الرقم إلى 64,8 في المائة.

149- وتولي الحكومة أهمية كبرى للمحافظة على المساواة بين الجنسين في النظام التعليمي وضمان تلك المساواة وتعزيزها. ويجري تنفيذ مجموعة واسعة من الأنشطة والبرامج التعليمية في العاصمة والمناطق في سبيل تهيئة بيئة تراعي الفوارق بين الجنسين في التعليم، وزيادة عدد الفتيات الملتحقات بالمدارس وحضورهن، وتنظيم آليات دعم للأمهات الشابات، وإشراك الفتيات في نظام التعليم المهني وتمكينهن من مواصلة تعليمهن المتوسط والعالي.

150- وقد شهد العام الدراسي 2022-2023 حضور 463 795 فتاة في مؤسسات التعليم العام في البلد، ما نسبته 47 في المائة من إجمالي عدد تلامذة المدارس. أما العام الدراسي الحالي، فقد شهد حضور 829 99 فتاة من أصل 011 194 طالب في مؤسسات التعليم العالي، أو ما نسبته 51,4 في المائة. وتتزايد أيضاً كل عام حصة النساء العاملات في مجال العلوم. ومن أصل 321 3 طالب دكتوراه، هناك 807 1 نساء، أي ما نسبته 54,4 في المائة من المجموع.

151- ومواصلة لتنفيذ التدابير الرامية إلى الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في القواعد التثقيفية بشأن العواقب السلبية للزواج المبكر والزواج بين الأقارب من أجل حماية وتعزيز أهمية الأسرة والزواج بين الشباب، التي أقرها مجلس الوزراء بقراره لعام 2020، تقوم اللجنة الحكومية لشؤون الأسرة والمرأة والطفل ومكتب أمين المظالم بتنفيذ أنشطة منتظمة في المناطق الريفية لرفع مستوى وعي المراهقين والشباب بالعواقب السلبية للزواج المبكر والزواج بين الأقارب.

152- وتنص خطة العمل المتعلقة بتنفيذ استراتيجية جمهورية أذربيجان لصالح الأطفال للفترة 2020-2025 على تعزيز التدابير وتنظيم العمل التربوي في مجال منع الزواج المبكر والزواج بين الأقارب.

153- وأعدت اللجنة الحكومية لشؤون الأسرة والمرأة والطفل مشروع خطة العمل الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في جمهورية أذربيجان للفترة 2023-2025 وقدمتها إلى مجلس الوزراء.

154- ويشارك منتسبو أجهزة الأمن العام والتحقيق والتحري والبحث الجنائي وشؤون الأحداث في الدورات التدريبية والندوات المتقدمة التي تنظم للتخصص في مجال منع العنف ضد المرأة. ويهدف إقرار خطة العمل الوطنية للفترة 2020-2025 المتعلقة بمنع اختيار جنس الطفل قبل الولادة، بقرار مجلس الوزراء لعام 2020، إلى ضمان تكثيف العمليات الديموغرافية ومنع اختلال التوازن بين الجنسين في البلد. ووفقاً لهذه الوثيقة، تقوم اللجنة الحكومية لشؤون الأسرة والمرأة والطفل سنوياً، بالتعاون مع مركز الصحة العامة والإصلاح التابع لوزارة الصحة، بإجراء سلسلة من الفعاليات التثقيفية بشأن الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.

155- وترد المعلومات المتعلقة بالمناصب القيادية التي شغلتها المرأة في البلد بحلول كانون الثاني/يناير 2023 في الفقرة 21 من المرفق.

مكافحة العنف الأسري

156- يولى اهتمام خاص في البلد لمنع العنف ضد النساء والأطفال. وتواصل حكومة أذربيجان اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة العنف المنزلي، بهدف ضمان الامتثال لقانون منع العنف المنزلي.

157- وبموجب المرسوم الرئاسي لعام 2020، تم إقرار خطة العمل الوطنية لمكافحة العنف المنزلي في جمهورية أذربيجان للفترة 2020-2023، وهي خطة تهدف إلى تكييف تدابير منع العنف المنزلي في البلد مع المعايير الدولية، وتزويد الأسر بالمساعدة الشاملة في الوقت المناسب. وبدأت اللجنة الحكومية لشؤون الأسرة والمرأة والطفل، في إطار التعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ووزارة التنمية الرقمية والنقل، اعتباراً من 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، تنفيذ المشروع التجريبي "خط 860 الساخن للمساعدة على منع العنف ضد المرأة" والذي يعمل منذ 1 كانون الأول/ديسمبر 2020 ويستقبل مكالمات من ضحايا العنف المنزلي.

158- وفي عام 2022، نظمت اللجنة الحكومية لشؤون الأسرة والمرأة والطفل، بالتعاون مع ممثلية الأمم المتحدة في أذربيجان، فعاليات تثقيفية في 16 منطقة ريفية في إطار حملة مدتها 16 يوماً ضد العنف المنزلي. وبموجب المرسوم الرئاسي لعام 2019، تم في إطار وزارة العمل والحماية الاجتماعية للسكان إنشاء مركز لإيواء وتأهيل الفئات السكانية الضعيفة، وهو تابع لوكالة الخدمات الاجتماعية.

تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

159- تم في أذربيجان وضع الإطار التشريعي للتنمية الشاملة للأطفال وحمايتهم. فبموجب قانون عام 2019، انضمت جمهورية أذربيجان إلى اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي.

160- وبموجب المرسوم الرئاسي لعام 2020، تم إقرار استراتيجية جمهورية أذربيجان المتعلقة بالأطفال للفترة 2020-2030. وتهدف هذه الوثيقة الاستراتيجية إلى تحسين الإطار التنظيمي الحالي في مجال حقوق الطفل، وإنشاء آلية فعالة لحماية الأطفال، وتوفير دعم الدولة لتنميتهم في سن مبكرة، وحماية الأطفال الذين يعيشون في ظروف معيشية صعبة.

161- وفي عام 2022، تم إقرار مرسوم رئاسي بشأن بعض القضايا المتعلقة بمنع الحرمان من الرعاية الأبوية للأطفال وتعزيز حماية حقوقهم. فبموجب هذا المرسوم، أحيلت، اعتباراً من 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 2022، صلاحيات إعداد سياسة التبني وتنفيذها وتنظيمها ومراقبتها إلى وزارة العمل والحماية

الاجتماعية للسكان. ونتيجة لأنشطة الدعم الاجتماعي التي نفذتها الوزارة، تم إعادة إدماج 274 طفلاً في أسرهم.

162- ووفقاً لهذا المرسوم، وبغية تحسين الإطار التنظيمي لتطوير مؤسسة الأسر البديلة وتعزيزها، تم إعداد مشاريع القوانين التشريعية ذات الصلة.

163- ويحظر القانون الجنائي بشكل صارم استغلال الأطفال في المواد الإباحية. ووفقاً لأحكام المادة ذات الصلة، يعاقب بالسجن مدة تصل إلى خمس سنوات كل من يهيئ الظروف لتوزيع المواد الإباحية المتعلقة بالأطفال أو الإعلان عنها أو بيعها أو نقلها أو إرسالها أو عرضها على شخص آخر، أو توزيعها أو إنتاجها بغرض الإعلان، أو الحصول عليها أو تخزينها.

164- وترد في القانون الجنائي وقانون الجرائم الإدارية معايير المساءلة عن العقوبة البدنية للأطفال. إلى جانب ذلك، ينص قانون منع العنف المنزلي على تدابير القضاء على الجرائم النفسية والجسدية وغيرها من الجرائم المرتكبة ضد الأطفال. ويحظر قانون التعليم ممارسة العنف الجسدي والنفسي من جانب المدرسين بحق الطلاب.

165- ووفقاً لخطة العمل المتعلقة بتنفيذ استراتيجية الطفولة للفترة 2020-2025، تعكف اللجنة الحكومية لشؤون الأسرة والمرأة والطفل ومكتب أمين المظالم بانتظام على إعداد مقترحات لتحسين الأنظمة المتعلقة بحظر العنف في جميع مجالات الحياة العامة وإرسالها إلى الجهات المختصة، كما تنفذ أنشطة تثقيفية قانونية بشأن منع العنف ضد الأطفال.

تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتها

166- في عام 2018، تم اعتماد قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وينص هذا القانون على ضمان جميع الحقوق والحريات المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ويغطي المبادئ الأساسية لسياسة الدولة في هذا المجال، فضلاً عن مسائل الوقاية من الإعاقة، وضمانات الدولة والضمان الاجتماعي، وإعادة التأهيل، والعمالة وسواها من المسائل.

167- وفيما يتعلق بتطبيق هذا القانون، تم بموجب المرسوم الرئاسي لعام 2018 إعداد نحو 20 مشروع قانون تشريعي. كما تم، بموجب تعديلات أدخلت على عدد من القوانين التشريعية القائمة، الاستعاضة عن عبارات "معاق" و"مقعد" و"شخص معاق"، فضلاً عن عبارات مهينة أخرى مماثلة غير مقبولة تستند إلى النموذج الطبي للإعاقة، بمصطلحات جديدة.

168- وفي عام 2022، نفذت الوكالة الحكومية للفحص الطبي الاجتماعي وإعادة التأهيل، التابعة لوزارة العمل والحماية الاجتماعية للسكان، إصلاحات متسقة لضمان شفافية عملية تقييم الإعاقة، وتدابير لتحسين جودة الخدمات ومدى رضى المواطنين عنها، فضلاً عن تدابير لتوسيع فرص خضوع المواطنين من ذوي الإعاقة لعملية إعادة التأهيل. وتم تطوير المشاريع والابتكارات والتعديلات في هذا المجال وفقاً لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وهي تغطي المبادئ الأساسية لسياسة الدولة في مسائل كفالة الضمانات والحقوق والحريات للأشخاص ذوي الإعاقة.

169- ويتمثل أهم الإصلاحات التي أجريت إقرار معايير تحديد الإعاقة بموجب قرار مجلس الوزراء لعام 2022، والتي بموجبها تحدد الإعاقة في حدود تتراوح بين 35 في المائة و100 في المائة حسب درجة محدودية وظائف الجسم الحيوية. وقد أدخلت تحسينات على معايير تقييم الإعاقة وفقاً للتصنيف الدولي للأداء الوظيفي والعجز والصحة.

170- ويجري بفعالية استخدام وتحسين التقنيات الحديثة، بما في ذلك تقنيات المعلومات والاتصالات، فضلاً عن تلك التي تهدف إلى تسهيل تفاعل الأشخاص ذوي الإعاقة مع الدولة. وقد تم في كانون الثاني/يناير 2022 تحديث بوابة التسجيل الإلكتروني المتعلق بالفحص في الوكالة الحكومية للفحص الطبي الاجتماعي والتأهيل، التي أنشئت في أيلول/سبتمبر 2021 من أجل ضمان سلاسة إجراءات استقبال المواطنين واتساقها، فضلاً عن تعزيز شعورهم بالارتياح.

171- تتخذ الحكومة تدابير لمنع عزل الأشخاص ذوي الإعاقة عن المجتمع ولضمان وصولهم دون عوائق إلى البنية التحتية الاجتماعية، والمعلومات المتعلقة بالخدمات والمرافق المتاحة (ترد المعلومات المتعلقة بالعمل المنجز في الفقرة 22 من المرفق).

172- ويستمر تنفيذ البرنامج الحكومي لتطوير التعليم الشامل للأشخاص ذوي الإعاقة للفترة 2018-2024. والغرض من البرنامج الحكومي توفير فرص متساوية للحصول على التعليم على جميع المستويات وتهيئة بيئة خالية من العوائق لتعليم الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي العام الدراسي 2022-2023، كان 160 طالباً يدرسون في فصول شاملة في 22 مدرسة.

173- وفي عام 2023، أقرت قواعد تنظيم التعليم الشامل. فبحسب القواعد، يتم تحديد فترة مشاركة الأطفال محدودي القدرات في الفصول الدراسية الجماعية والفردية من خلال منهج فردي يقره رئيس المؤسسة، مع مراعاة قدراتهم الصحية. وتضمن المؤسسة أن يقضي الطفل ذو الإعاقة ما لا يقل عن 50 في المائة من عملية التعلم في فصل التعليم الشامل.

تعزيز وحماية حقوق المهاجرين

174- في الفترة 2018-2022، تحسيناً لإدارة الهجرة وفقاً للمصالح الوطنية والالتزامات الدولية لجمهورية أذربيجان، وحماية لحقوق وحريات الأجانب والأشخاص عديمي الجنسية، تم على مستوى أعلى اعتماد عدد من الصكوك التنظيمية الجديدة في مجال الهجرة، وإدخال إضافات وتعديلات على القوانين التشريعية السارية.

175- وتنفيذاً لسياسة الهجرة وفقاً لأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، ومراعاة لاستنتاجات ومقترحات الوكالات الحكومية المختصة في البلد، أعدت دائرة الهجرة الحكومية مشروع استراتيجية الهجرة لجمهورية أذربيجان. وتنص الاستراتيجية، إلى جانب توجهات أخرى، على تنفيذ تدابير لحماية حقوق وحريات الأجانب وضمان اندماجهم في الظروف المحلية، فضلاً عن تدابير لتطوير نظام حماية الفئات الضعيفة.

176- ومن الخطوات الهامة المتخذة في سبيل تحسين آلية إعمال حقوق المهاجرين، وخصوصاً المهاجرين من الفئات الضعيفة، لدى النظر في طلبات الأجانب للحصول على تصريح إقامة دائمة في جمهورية أذربيجان، إلغاء شرط التحقق من معرفة حقوقهم والتزاماتهم المنصوص عليها في قوانين جمهورية أذربيجان، ومعرفة لغة الدولة بالنسبة للأطفال دون الثامنة عشرة والأجانب الذين تزيد أعمارهم على 65 عاماً، أو ذوي الإعاقة ممن تبلغ نسبة الاختلال في وظائف الجسم لديهم 81 في المائة.

177- وبموجب قانون عام 2020، تم في المادة ذات الصلة من قانون الهجرة إضافة عبارة "إمكانية تقديم الأجانب وعديمي الجنسية الذين يدرسون في مؤسسات التعليم المهني" إلى قائمة مسوغات إصدار تصريح إقامة مؤقتة.

178- وبغية تحسين نظام رصد وتقييم إعمال حقوق الطفل، تم وفقاً للمرسوم الرئاسي لعام 2022 بشأن إنشاء قاعدة بيانات موحدة للأجانب الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً ممن وصلوا غير مصحوبين إلى

أراضـــي جمهورية أذربيجان أو ظلوا غير مصـــحوبين بعد وصـــولهم، وفي إطار نظام معلومات الهجرة الموحد، إنشـاء نظام فرعي للمعلومات المتعلقة بالأجانب غير المصـحوبين والأشـخاص عديمي الجنسـية ممن تقل أعمارهم عن 18 عاماً، في نظام دائرة الهجرة الحكومية، وإتاحة وصـــول الهيئات الحكومية المختصة إلى هذا النظام الفرعي.

179- وفي إطار خطة العمل العالمية المعتمدة في إطار حملة إنهاء حالات انعدام الجنســـية في غضـون عشرة أعوام، التي تتولى مفوضـية الأمم المتحدة السـامية لشـؤون اللاجئين تنفيذها، استمر العمل خلال الفترة 2018-2022 على تحديد وتوثيق الأشـخاص الذين يعيشـون على أراضـي البلد ممن ليس لديهم أي أوراق ثبوتية، بمن فيهم الأشخاص عديمو الجنسية.

180- وتتيح وزارة العلوم والتعليم كل عام للأشـــخاص الحاصـــلين على مركز اللاجئ الصـــادر عن مفوضـــية الأمم المتحدة الســـامية لشـــؤون اللاجئين والأشـــخاص عديمي الجنســـية، فرصـــة الدراســـة في المؤسسـات التعليمية العامة في الدولة. ووفقاً للالتزام الطوعي الذي تعهدت به أذربيجان، يُمنح الأشـخاص الحاصـلون على مركز اللاجئ فرصـة الحصـول على التعليم العالي. وفي العام الدراسـي 2020-2021، استفاد شخصان من هذا الحق، وفي العام الدراسي 2021-2022 شخص واحد.

181- في العام الدراســـي 2022-2023، كان نحو 900 8 أجنبي (من 110 دول) وعديم الجنســـية يدرسون في مؤسسات التعليم العالي والمتوسط في البلد. ومقارنة بالعام الدراسي السابق (332 7 شخصاً)، ارتفع هذا الرقم بنسـبة 20 في المائة، أما بالمقارنة مع العام الدراسـي 2015-2016 (326 4 شـخصـاً) فبنسبة 103 في المائة.

182- وفي عام 2022، وبغية إشراك المهاجرين بشكل أكثر فعالية في إدارة الهجرة في البلد، وتحسين فعالية حماية حقوقهم وحرياتهم، وجودة الخدمات المقدمة للأجانب والأشـــخاص عديمي الجنســـية، وكذلك تقييم أثر القرارات المتخـذة في مجـال الهجرة على الحيـاة اليوميـة للأجـانـب، تم في إطـار دائرة الهجرة الحكومية إنشاء مجلس للمهاجرين يتألف من 8 أعضاء من مواطني بلدان مختلفة.

183- وفي المراســلات اليومية لدائرة الهجرة الحكومية وفي خطابات موظفي الخدمة المتعلقة بالأجانب الذين انتهكوا أحكام تشـريع الهجرة في البلد، تسـتخدم عبارة "مهاجر غير شـرعي أو غير نظامي". كذلك، اسـتخدم مصـطلح "الهجرة غير المنظمة" في مشـاريع القوانين التشـريعية التي أعدت مؤخراً، بما في ذلك مشروع "استراتيجية الهجرة لجمهورية أذربيجان". ومن المقرر توسيع استخدام هذا المصطلح.

اللاجئون والنازحون داخليا

184- يتم النظر في طلبـات اللاجئين وطـالبي اللجوء في جمهوريـة أذربيجـان وفقـاً للقـانون المتعلق بوضــع اللاجئين والنازحين داخلياً، وللإجراءات المتعلقة بالنظر في طلبات الحصــول على مركز اللاجئ، المعتمدة بموجب المرســوم الرئاســي لعام 2000، وكذلك لاتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضـــع اللاجئين وبروتوكول عام 1967 المتعلق بوضع اللاجئين.

185- وتُقبل طلبات جميع طالبي اللجوء بصرف النظر عن جنسيتهم أو عقيدتهم أو عرقهم أو جنسيتهم أو انتمائهم إلى الاجتماعي، ويتم اتخاذ القرارات ذات الصلة بشأنهم في إطار ما ينص عليه القانون.

186- وإعمـالاً لحقوق العمـل القـانونيـة للاجئين وطـالبي اللجوء ســـواء بســـواء مع مواطني البلـد، وضـمان توظيفهم، فضـلاً عن تحسـين وصـولهم إلى سـوق العمل القانوني، اتخذت الحكومة خطوات هامة في سـبيل تحسـين الإطار القانوني، وكذلك إرسـاء الأسـس المادية والتقنية اللازمة. ووفقاً لقانون الهجرة،

لا يحتاج الأشخاص الذين تقدموا بطلب الحصول على وضع اللاجئ، أو حصلوا على وضع اللاجئ أو على اللجوء السياسي إلى تصريح عمل لمزاولة العمل.

187- ونتيجة للتدابير المتخذة، حصل اللاجئون والأشخاص الخاضعون لرعاية المفوضية في أذربيجان على الحق في العمل على أساس الشهادات ذات الصلة الصادرة عن دائرة الهجرة الحكومية. ويمكن لهؤلاء الأشخاص تسجيل عقود العمل من خلال تقديم طلب بناء على رقم التعريف الشخصي الصادر لهم ومزاولة نشاطهم العملي بشكل كامل. ووفقاً للتعديل الذي أدخل على قانون سجل الدولة للسكان في جمهورية أذربيجان لعام 2018، ضمّن سجل الدولة للسكان المعلومات المتعلقة بالأجانب الذين حصلوا على وضع اللاجئ في جمهورية أذربيجان.

188- ووفقاً للقانون المتعلق بوضع اللاجئين والمشردين داخلياً، يحصل أي شخص يصل بشكل غير قانوني إلى جمهورية أذربيجان من دولة أخرى ويقدم في أقرب مهلة طلباً إلى السلطة المختصة على إعفاء من المسؤولية المنصوص عليها في تشريع جمهورية أذربيجان، بقرار مبرر من تلك السلطة، ولا يجوز تحت أي ظرف من الظروف ترحيله أو إعادته قسراً إلى بلد تكون فيه حياته أو حريته معرضة للخطر. ويتم تسجيل طلبات جميع الأجانب الذين دخلوا البلد بطريقة غير شرعية سواء بسواء مع الآخرين، ويتم فتح ملف شخصي باسم كل منهم وإصدار شهادة مؤقتة تؤكد إقامته القانونية في البلد. ويتمتع هؤلاء الأشخاص بجميع الحقوق والالتزامات الممنوحة للأشخاص الذين تقدموا بطلب للحصول على مركز اللاجئ. وقد تم تهيئة الظروف لطالبي اللجوء لتقديم استئناف بأثر إيقافي. وضمانا للحق في الطعن، لا يصار إلى طرد الأجانب من البلد خلال الفترة المحددة. وتمدد صلاحية شهاداتهم المؤقتة في حال انتهاء صلاحيتها.

189- ووفقاً لقانون الحماية الاجتماعية للمهاجرين قسراً والأشخاص المتساوين معهم لعام 1999، يزود أطفال المهاجرين قسراً ممن يدرسون في مدارس التعليم العام بالكتب واللوازم المدرسية بالطريقة التي تحددها السلطة التنفيذية المختصة. ويتم تنظيم تعليم أطفال المهاجرين قسراً وفقاً للقوانين التشريعية المعمول بها في البلد. ويحق لأطفال المهاجرين قسراً الدراسة في أي مدرسة تقع في أراضي إقامتهم المؤقتة، وفي المؤسسات التعليمية التي تلبي أحدث المتطلبات والموجودة في القرى والبلدات التي تم إنشاؤها لتحسين الظروف المعيشية للمهاجرين قسراً. وخلال الفترة 2018-2022، غطت الدولة تكاليف التعليم لما متوسطه 12 ألف طالب ذي مركز مهاجر قسري ممن التحقوا بمؤسسات التعليم العالي والمتوسط المتخصص الحكومية بأجر سنوي يبلغ 20 مليون مانات.

190- وترد في الفقرة 23 من المرفق معلومات تفصيلية عن العمل المنجز في أراضي جمهورية أذربيجان المحررة من الاحتلال.

ثالثاً- الإنجازات وأفضل الممارسات والتحديات

191- يتمثل أحد رموز الابتكار التي تتسم بها الإدارة العامة في عمل مراكز خدمة الشبكة الأذربيجانية للخدمات والتقييم التابعة للوكالة الحكومية لخدمات المواطنين والابتكارات الاجتماعية. وتمثل هذه الخدمة التي تعمل انطلاقاً من مفهوم النافذة الواحدة، منصة مركزية يتم بواسطتها تزويد مواطني البلد بخدمات حكومية متكاملة تغطي عملياً جميع مجالات نشاط المواطنين الحياتي.

192- وترد في الفقرة 24 من المرفق معلومات تفصيلية عن الإنجازات وأفضل الممارسات في تقديم الخدمات العامة.

193- ومن أجل تحقيق تنظيم أكثر فعالية لحماية حقوق الإنسان مع مراعاة الخبرة الدولية والوقائع الحديثة، يجري تنفيذ إصلاحات متسقة لتحسين عمل مؤسسة أمين المظالم. وبغية تكييف عمل أمين المظالم مع مبادئ باريس ومراعاة لعدد من التوصيات التي قدمتها لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وخليفتها اللجنة الفرعية لاعتماد التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، تم بناء على المبادرة التشريعية لرئيس جمهورية أذربيجان إدخال تعديلات على القانون الدستوري المتعلق بمفوض حقوق الإنسان (أمين المظالم) في جمهورية أذربيجان.

194- ويتمثل أحد الأسباب الرئيسية للتعديلات اللازمة في خفض مركز مؤسسة أمين المظالم من "ألف" إلى "باء" من جانب التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وستتيح استعادة أمين المظالم المركز "ألف" المشاركة في عمل الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية، كما ستعيد لأذربيجان حق تقديم بيانات مكتوبة وشفهية في الجلسات ذات الصلة لمجلس حقوق الإنسان.

195- وسوف تسهم التعديلات التي تنص على الضمانات الاجتماعية والمالية وسواها من الضمانات لأمين المظالم، مع مراعاة الخبرة الدولية، في إلغاء الحاجة إلى إدخال تعديلات دورية على القانون الدستوري وتنظيم العلاقات الناشئة في هذا المجال وفقاً لمتطلبات الزمن.

196- ولا تزال جمهورية أذربيجان مصممة على حماية وتعزيز حقوق الإنسان وحرياته على أعلى المستويات، والوفاء بالالتزامات الدولية الناشئة عن المعاهدات الدولية التي هي طرف فيها، والتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية، ومواصلة المساهمة في تنمية التعددية الثقافية.

197- ومن بين المشاكل التي يواجهها البلد منذ 30 عاماً، تجدر الإشارة أولاً إلى العدوان المسلح الذي شنته أرمينيا على أذربيجان. ففي نهاية عام 1991 وبداية عام 1992، شنت أرمينيا حرباً واسعة النطاق ضد أذربيجان. ونتيجة للعدوان الأرميني، احتل زهاء 20 في المائة من أراضي أذربيجان، وارتكبت انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وأعمال إبادة جماعية، ما أدى إلى مقتل عشرات الآلاف من الأشخاص، وممارسات التطهير العرقي في جميع المناطق المحتلة، حيث كان يعيش ما يربو على 000 700 أذربيجاني، فضلاً عن تدمير ونهب مئات المدن والبلدات والقرى الأذربيجانية، ناهيك بتراثها الثقافي والديني. واستخدم الجانب الأرميني بشكل واسع عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والإعدام الجماعي والعقاب والتعذيب وغيره من أنواع المعاملة القاسية واللاإنسانية ضد المدنيين الأذربيجانيين والرهائن وأسرى الحرب. ولا يزال 890 3 مواطناً في عداد المفقودين.

198- وكانت الأنشطة غير القانونية في الأراضي المحتلة مصحوبة باستفزازات على المستويين السياسي والعسكري، أصبحت أكثر تواتراً بشكل خاص في السنوات الأخيرة التي سبقت بداية حرب كاراباخ الثانية. وأدت الاستفزازات المسلحة إلى سقوط ضحايا لا في صفوف العسكريين فحسب، بل وفي صفوف المدنيين. وفي نيسان/أبريل 2016، قامت أرمينيا، بعد أن أثارت أعمال عدائية واسعة النطاق على طول خط المواجهة في أراضي أذربيجان، بقتل 6 مدنيين أذربيجانيين وتسببت في تدمير جسيم للبنية التحتية المدنية والممتلكات الخاصة والحكومية، بما في ذلك المباني السكنية والمدارس ورياض الأطفال. وفي 4 تموز/يوليه 2017، أدى هجوم مستهدف ومتعمد شنته القوات المسلحة الأرمينية في قرية ألخانلي بإقليم فيزولي في أذربيجان، إلى مقتل فتاة تبلغ من العمر عامين وجدتها، وإلى إصابة امرأة. وفي تموز/يوليه 2020، نفذ هجوم على مواقع الجيش الأذربيجاني على الحدود الدولية بين أرمينيا وأذربيجان أسفر عن مقتل وجرح العشرات من العسكريين، كما قُتل مدني أذربيجاني. وفي آب/أغسطس 2020،

أرسلت أرمينيا مجموعة تخريبية استطلاعية إلى منطقة غيرانبوي في أذربيجان، وتم تحييدها. ويشير كل ذلك إلى التحضير لمرحلة جديدة من العدوان العسكري الأرميني على أذربيجان.

199- وفي 27 أيلول/سبتمبر 2020، شنت أرمينيا هجوماً عسكرياً آخر واسع النطاق على وحدات من القوات المسلحة الأذربيجانية والمستوطنات والبنية التحتية المدنية. وخلال الأعمال العدائية، تعرضت مدن كبرى في أذربيجان، مثل غانجا وبارداً، لهجوم بالصواريخ الباليستية والذخائر العنقودية، سواء من موقع الأراضي المحتلة أو من أراضي أرمينيا نفسها. ونتيجة للهجمات المباشرة والعشوائية على المناطق السكنية، قُتل أكثر من 101 مدني أذربيجاني، بينهم 12 طفلاً، وأصيب 423 مدنياً. وأُجبر ما يقرب من 000 84 شخص على الفرار من منازلهم، ودُمر أكثر من 300 4 منزل خاص ومبنى سكني، بالإضافة إلى 548 مبنى مدنياً آخر، أو أصيبت بأضرار جسيمة. كما تعرضت مستشفيات ومراكز إسعافات أولية وخدمات إسعاف ومدارس ورياض أطفال ومواقع الدينية ومعالم ثقافية للدمار.

200- وبشكل عام، دمرت خلال الاحتلال الذي دام 30 عاماً مئات المؤسسات الثقافية، بما في ذلك نحو 000 1 مكتبة تحتوي على نحو 4,6 مليون كتاب، وأكثر من 800 صرح ثقافي، و22 متحفاً وفروعها التي تحتوي على أكثر من 000 100 قطعة أثرية ونحو 700 معلم تاريخي وثقافي، أو نهبت أو استولت عليها أرمينيا. كما تم تخريب المعالم الدينية. فمن أصل 67 مسجداً ومزاراً دينياً إسلامياً، تم تدمير 65 منها بالكامل، بينما تعرض المسجدان المتبقيان لأضرار كبيرة وللتدنيس، حيث استخدما بمثابة إسطبلات لتربية الخنازير والأبقار. وفي هذه المناطق، تعرض للتدمير والتخريب ما يزيد على 900 مقبرة.

201- من أجل صد العدوان المسلح لأرمينيا وضمان سلامة سكانها المدنيين، قامت أذربيجان، من منطلق ممارستها حقها غير القابل للتصرف في الدفاع عن النفس وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، بعملية هجوم مضاد، قاصرة حركتها على أراضيها ذات السيادة في إطار الحدود المعترف بها دولياً. ونتيجة للحرب الوطنية التي استمرت 44 يوماً، تم تحرير أكثر من 300 مدينة وبلدة وقرية أذربيجانية كانت لسنوات عديدة تحت احتلال القوات المسلحة الأرمينية، وأجبرت أرمينيا على السلام.

202- وقد وضع بيان رئيس جمهورية أذربيجان ورئيس وزراء جمهورية أرمينيا ورئيس الاتحاد الروسي، الموقع في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، حداً للصراع بين أرمينيا وأذربيجان الذي استمر قرابة ثلاثة عقود. وتعهدت أرمينيا بسحب قواتها من الأراضي الأذربيجانية ووقف جميع الأعمال العسكرية. وتضمن البيان أيضاً عدداً من العناصر المتعلقة بحفظ السلام، مثل فتح جميع خطوط الاتصال في المنطقة، والتواصل دون عوائق بين الجزء الرئيسي من أذربيجان وجمهورية ناختشيفان ذات الحكم الذاتي، وعودة النازحين داخلياً. ومع التوقيع على البيان الثلاثي، بدأت أذربيجان عملية إعادة التأهيل وإعادة الإعمار وإعادة الإدماج في مرحلة ما بعد الصراع داخل البلد، فضلاً عن تطبيع العلاقات مع أرمينيا على مستوى الدولتين.

203- ويظل تطهير الأراضي المحررة من الألغام والذخائر غير المنفجرة يمثل مشكلة خطيرة. وقامت القوات المسلحة الأرمينية بعمليات تلغيم مكثفة لأراضي مناطق أغدام وكلباجار ولاشين حتى بعد التوقيع على البيان الثلاثي، وهو ما يشكل انتهاكاً صارخاً لهذه الوثيقة التي تنص، من بين أمور أخرى، على وقف جميع العمليات العسكرية. ونتيجة لذلك، لا يزال العسكريون والمدنيون يموتون بانفجار الألغام في المناطق المحررة. وبشكل عام، وقع أكثر من ثلاثة آلاف شخص ضحايا الألغام منذ بدء العدوان العسكري الأرميني في التسعينيات، من بينهم ما يزيد على ثلاثمائة شخص وقعوا ضحايا الألغام في فترة ما بعد النزاع بعد التوقيع على البيان الثلاثي. وقد تم منذ آب/أغسطس 2022 إلى اليوم اكتشاف 166 3 لغماً مضاداً للأفراد تم إنتاجها في أرمينيا في عام 2021 على أراضي أذربيجان. وتشكل هذه الألغام تهديداً إنسانياً ملحاً للأشخاص الآملين في عودة سريعة إلى منازلهم واستعادة حياتهم الطبيعية والسلمية.

204- وما يثير القلق بشكل خاص استخدام الجانب الأرمني طريق لاتشين لأغراض عسكرية غير قانونية، بما في ذلك تناوب تشكيلاته المسلحة غير القانونية، ونقل وتركيب ألغام جديدة مضادة للأفراد، فضلاً عن نقل الموارد الطبيعية المستغلة بشكل غير قانوني من أراضي أذربيجان والعبور غير القانوني إلى أراضي المواطنين الأذربيجانيين من بلدان ثالثة لأغراض شريرة.

205- وقدمت أذربيجان إلى أرمينيا مشروع اتفاق سلام وما زالت عملية التفاوض في هذا الاتجاه مستمرة. وتشكل المفاوضات الثنائية المباشرة بشأن مختلف أبعاد العلاقات بين البلدين أفضل وسيلة لدفع هذه العملية قدماً. وتتضمن العملية ثلاثة مسارات: إبرام معاهدة سلام؛ وترسيم الحدود؛ وفتح خطوط الاتصال الإقليمية.

206- ولا تفي أرمينيا بالتزاماتها المنصوص عليها في البيان الثلاثي الصادر في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 أو في إطار عملية تطبيع العلاقات بين البلدين. ولم تسحب أرمينيا بعد قواتها المسلحة وتشكيلاتها العسكرية غير القانونية بشكل كامل من الأراضي الخاضعة لسيادة أذربيجان وفق ما تنص عليه الفقرة 4 من البيان الثلاثي، وهو السبب الرئيسي للتوتر الدوري في المنطقة.